

## مغني اللبيب عن كتب الأعراب

المعنى لا اللفظ أي إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولا عنه وإنما قدرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس لا عن أنفسها وإنما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤولا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى عنه كما توهم بعضهم ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما وأما ( لقد أحصاهم ) فجملة أوجب بها القسم وليست خيرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل ومن معناها الجمع .

فإن قطعت عن الإضافة لفظا فقال أبو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو ( كل يعمل على شاكلته ) ( فكلأ أخذنا بذنبه ) ومراعاة المعنى نحو ( وكل كانوا ظالمين ) والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو ( كل يعمل على شاكلته ) ( كل آمن با ) ( كل قد علم صلاته وتسبيحه ) إذ التقدير كل أحد والثاني نحو ( كل له قانتون ) ( كل في فلك يسبحون ) ( وكل أتوه داخرين ) ( وكل كانوا ظالمين ) أي كلهم